وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣

أخبار الطاقة

بنوك تتوقع ارتفاع النفط لـ128 دولارًا للبرميل في 2026 مع نمو الطلب

الرياض

توقع بنك ستاندرد تشارترد العالي البريطاني، أن متوسط سعر خام برنت في بورصة لندن، سيكون 98 دولارًا للبرميل في عام 2024، و109 دولارات للبرميل في عام 2025، و128 دولارًا للبرميل في عام 2026، مع نمو الطلب وتقلصات الامداد.

وأوضح البنك في أحدث تقرير أنه رأى متوسط سعر السلعة 93 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2023، و92 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و94 دولارًا للبرميل في الربع الثاني، و98 دولارًا للبرميل في الربع الثالث، و106 دولارات للبرميل في الربع الرابع، و107 دولارات للبرميل في الربع الأول من 2025.

وتوقع بنك ستاندرد تشارترد أن متوسط سعر خام برنت في بورصة لندن سيبلغ 91 دولارًا للبرميل في عام 2023. وفي تقرير آخر في وقت سابق من هذا الشهر، توقعت شركة بي ام أي، إحدى شركات فيتش سولوشن، أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 83 دولارًا للبرميل هذا العام، و84 دولارًا للبرميل في كل من عامي 2024 و2025، و81 دولارًا للبرميل في كل من عامي 2026 و2027. وتوقع إجماع المحللون المتضمن في هذا التقرير أن يبلغ متوسط سعر خام برنت 81 دولارًا للبرميل في عام 2023، و84 دولارًا للبرميل في عام 2024، و81 دولارًا للبرميل في عام 2025، و77 دولارًا للبرميل في عام 2026، و72 دولارًا للبرميل في عام 2027. وفي تقرير صدر في 27 سبتمبر، كشفت أبحاث بوفا العالمية أنها رفعت توقعاتها لخام برنت للربع الرابع إلى 96 دولارًا للبرميل واحتفظت بتوقعاتها عند 90 دولارًا لعام 2024. وفي تقرير آخر صدر في 18 سبتمبر، قال بيارن شيلدروب، كبير محللي السلع في بنك اس إي بي، «من المرجح جدًا أن نرى خام برنت الاجل يتحرك فوق 100 دولار للبرميل».

من جهتها، كشفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن أحدث توقعاتها لمتوسط السعر الفوري لخام برنت لعامي 2023 و2024 في توقعات الطاقة قصيرة المدى لشهر أكتوبر، والتي صدرت هذا الأسبوع، وتتوقع الآن أن يبلغ متوسط سعر برنت الفوري 84.09 دولارًا للبرميل هذا العام و94.91 دولارًا للبرميل في العام المقبل. وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 90.65 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من هذا العام، و94.64 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و96 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من العام المقبل، و95 دولارًا للبرميل في الربع الثالث من العام المقبل، و94 دولارًا للبرميل في الربع الرابع 2024.

وكشفت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن أحدث توقعاتها لمتوسط السعر الفوري لخام برنت لعامي 2023 و2024. وفي تقرير توقعات الطاقة قصيرة المدى السابق، الذي تم إصداره في سبتمبر، توقعت إدارة معلومات الطاقة أن يبلغ متوسط السعر الفوري لخام برنت 84.46 دولارًا للبرميل في عام 2023 و88.22 دولارًا للبرميل في عام 2024.

وتوقعت إدارة معلومات الطاقة أن تصل السلعة إلى 92.68 دولارًا للبرميل. في الربع الرابع من العام الجاري، و91 دولارًا للبرميل في الربع الأول من عام 2024، و88 دولارًا للبرميل في الربع الثاني، و87 دولارًا للبرميل في الربعين الثالث والرابع من عام 2024.

لكن، أشارت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها لتوقعات الطاقة قصيرة المدى لشهر أكتوبر إلى أن «السعر الفوري لخام برنت ارتفع خلال معظم فترات الشهر الماضي قبل أن ينخفض إلى ما دون 90 دولارًا للبرميل خلال الأسبوع الأول من أكتوبر. وأضافت: «نتوقع أن ترتفع أسعار النفط الخام في الأشهر المقبلة، مما يعكس توقعاتنا بتشديد التوازنات في أسواق النفط العالمية». وذكرت إدارة معلومات الطاقة بأن متوسط سعر خام برنت بلغ 94 دولارًا للبرميل في سبتمبر، وهو ما أشارت إلى أنه كان أعلى بمقدار 8 دولارات للبرميل عما كان عليه في أغسطس و19 دولارًا للبرميل أعلى مما كان عليه في يونيو. وقالت: «ارتفعت أسعار النفط في سبتمبر بعد أن مددت المملكة العربية السعودية تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط الخام حتى نهاية العام وانخفضت مخزونات النفط الخام التجارية الأمريكية إلى أدنى مستوياتها منذ أوائل عام 2022 في نهاية سبتمبر». وأشارت إلى أن نمو إمدادات النفط الخام العالمية كان محدودًا في عام 2023 بسبب تخفيضات الإنتاج الطوعية من المملكة العربية السعودية وانخفاض أهداف الإنتاج من دول أوبك + الأخرى. وأضافت: «نتوقع أن تخفض الدول المشاركة في اتفاقية أوبك + إنتاج النفط الخام بمقدار 1.4 مليون برميل يوميًا في عام 2023، مما يعوض جزئيًا نمو الإنتاج بمقدار 2.7 مليون برميل يوميًا من قبل المنتجين من خارج أوبك +». وتابعت: «نتوقع أن ينخفض إنتاج أوبك + من النفط الخام بمقدار 0.3 مليون برميل إضافية يوميًا في المتوسط في عام 2024. وتفترض هذه التوقعات بعض التمديد لتخفيضات الإنتاج الطوعية من المملكة العربية السعودية حتى عام 2024 وبقاء الإنتاج الإجمالي من دول أوبك + أقل من الأهداف». وقالت إن «تقييمنا الحالي هو أن مخزونات النفط العالمية ستنخفض بمقدار 0.2 مليون برميل يوميًا في النصف الثاني من عام 2023. وتستمر توقعاتنا في سحب المخزونات بهذه الوتيرة في الربع الأول من عام 2024 لأن تخفيضات أوبك + تبقي إنتاج النفط العالمي أقل من توقعات الطلب». وتوقعت إدارة معلومات الطاقة في تقريرها أن المخزونات ستكون «متوازنة إلى حد كبير» خلال الأرباع الثلاثة المتبقية من عام 2024، «مع تباطؤ نمو استهلاك النفط العالمي بشكل عام بينما يتسارع نمو الإنتاج». وقالت: «نتيجة لذلك، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر برنت الفوري 91 دولارًا للبرميل في الربع الرابع من عام 2023 وأن يرتفع إلى متوسط 96 دولارًا للبرميل في الربع الثاني من عام 24 قبل ظهور بعض ضغوط الأسعار الهبوطية المتواضعة في النصف الثاني من عام 2024». وأضافت: «توقعاتنا لمتوسط السعر الفوري لخام برنت في عام 2024 هو 95 دولارًا للبرميل، بزيادة 7 دولارات للبرميل عن تقييم السعر للشهر الماضي».

الأسواق تراقب تطورات الظروف الاقتصادية لأكبر مستوردي البترول

الرياض

تراجعت أسعار النفط الخام، في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين بعد صعودها الأسبوع الماضي مع ترقب المستثمرين ليروا ما إذا كان الصراع بين إسرائيل وحماس سيجذب دولا أخرى وهو تطور من شأنه أن يدفع الأسعار للارتفاع أكثر ويوجه ضربة جديدة للاقتصاد العالمي، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتا بما يعادل 0.4 بالمئة إلى 90.56 دولارا للبرميل. ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 0.3 بالمئة أو 26 سنتا إلى 87.43 دولارا للبرميل.

وارتفع الخامان القياسيان نحو ستة بالمئة يوم الجمعة، مسجلين أعلى مكاسبهما اليومية بالنسبة المئوية منذ أبريل، مع تقدير المستثمرين لاحتمال نشوب صراع أوسع نطاقا في الشرق الأوسط. وعلى مدار الأسبوع، تقدم برنت 7.5 % بينما ارتفع خام غرب تكساس الوسيط 5.9 %.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا، رئيس ان اس للتداول، وهي وحدة من نيسان للأوراق المالية: «المستثمرون يحاولون معرفة تأثير الصراع في حين أن الاعتداء على الأرض على نطاق واسع لم يبدأ بعد الموعد النهائي لمدة 24 ساعة، حيث أبلغت إسرائيل سكان النصف الشمالي من غزة بالفرار إلى الجنوب». وقال «إن التأثير الذي قد يشمل البلدان المنتجة للنفط قد تم أخذها في الاعتبار في الأسعار إلى حد ما، ولكن إذا حدث غزو أرضي فعلي وله تأثير على إمدادات النفط، فقد تتجاوز الأسعار بسهولة 100 دولار للبرميل». ويقوم المشاركون في السوق بتقييم ما قد يعنيه النزاع الأوسع نطاقًا لتوفير الإمدادات من بلدان في منطقة أفضل النفط في العالم، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وإيران والإمارات العربية المتحدة. وقال فيفيك دهار، المحلل في بنك الكومنولث الأسترالي، في مذكرة يوم الاثنين، إنه إذا تبين أن طهران متورطة بشكل مباشر في هجوم حماس، فمن المرجح أن يؤدي ذلك إلى قيام الولايات المتحدة بتطبيق عقوباتها بالكامل على صادرات النفط الإيرانية. وقال دهار: «لقد غضت الولايات المتحدة الطرف عن العقوبات التي فرضتها على صادرات النفط الإيرانية هذا العام في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تحسين العلاقات الدبلوماسية مع إيران». وأضاف، «إن الزيادة التي تتراوح بين 0.5 إلى مليون برميل يوميًا في صادرات النفط الإيرانية هذا العام -أي ما يعادل 0.5 إلى 1 % من إمدادات النفط العالمية- معرضة لخطر التهميش إذا تم تطبيق العقوبات الأميركية بالكامل».

وحذرت إيران يوم السبت من أنه إذا لم يتم وقف «جرائم الحرب والإبادة الجماعية» التي ترتكبها إسرائيل، فإن الوضع قد يخرج عن نطاق السيطرة مع «عواقب بعيدة المدى». ومع تصاعد المخاوف من الصراع، عاد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى إسرائيل يوم الاثنين للحديث «عن الطريق إلى الأمام» بعد عدة أيام من الدبلوماسية المكوكية بين الدول العربية.

وفرضت الولايات المتحدة الأسبوع الماضي أول عقوبات على مالكي الناقلات التي تحمل النفط الروسي بأسعار أعلى من الحد الأقصى لسعر مجموعة السبع البالغ 60 دولارًا للبرميل، في محاولة لسد الثغرات في الآلية المصممة لمعاقبة موسكو على غزوها لأوكرانيا. وروسيا واحدة من أكبر مصدري النفط الخام في العالم، وقد يؤدي التدقيق الأميركي المشدد على شحناتها إلى تقليص الإمدادات.

وقالت انفيستنق دوت كوم، انخفضت أسعار النفط في التعاملات الآسيوية يوم الاثنين، لتعكس مسارها بعد ارتفاع حاد في الأسبوع السابق حيث تنتظر الأسواق أي تطورات أخرى في الحرب بين إسرائيل وحماس، بالإضافة إلى سلسلة من الإشارات الاقتصادية الآسيوية هذا الأسبوع.

واستقرت أسعار النفط الخام على ارتفاع بعد تقلبات الأسبوع الماضي وسط توقعات بأن الصراع قد يتسبب في أي انقطاع في الإمدادات من أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم. لكن هذا تم تعويضه إلى حد ما من خلال علامات تباطؤ الطلب الأميركي وارتفاع الإنتاج.

ويستمر الصراع بين إسرائيل وحماس في التركيز على السوق. وقفز كلا العقدين الرئيسين بنسبة تتراوح بين 6 % و8 % خلال الأسبوع السابق، حيث راقبت الأسواق أي علامات على أن الحرب بين إسرائيل وحماس قد تثير صراعًا أوسع في الشرق الأوسط.

وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يوم الأحد بـ"تدمير حماس"، بينما تستعد قواته لهجوم بري على قطاع غزة، ردا على سلسلة من الهجمات القاتلة التي نفذتها حركة حماس ضد البلدات الحدودية الإسرائيلية.

لكن الرئيس الأميركي جو بايدن قال إن أي احتلال إسرائيلي لقطاع غزة سيكون «خطأ كبيرا»، على الرغم من أنه لا يزال يصف إنهاء حماس بأنه «مطلب ضروري».

ومن المرجح أن توفر أي علامات على امتداد الصراع إلى منطقة الشرق الأوسط الأوسع نطاقا المزيد من الدعم لأسعار النفط، نظرا لأنها تنذر بانقطاع الإمدادات. وعلى وجه التحديد، كان انضمام إيران إلى الصراع موضع تركيز وثيق، نظرا لأن البلاد هي خامس أكبر منتج للنفط في العالم.

وتنتظر الأسواق أيضًا المزيد من الإشارات بشأن الظروف الاقتصادية في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، مع صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي للربع الثالث في وقت لاحق من هذا الأسبوع. ومن المتوقع أن يتدهور النمو أكثر خلال هذا الربع، مما يشير إلى توقعات ضعيفة للطلب على الوقود في البلاد.

ومن المقرر أيضًا أن يصدر بنك الشعب الصيني قرارًا بشأن سعر الفائدة هذا الأسبوع، مع بقاء التركيز على أي علامات على المزيد من التحفيز في البلاد. وسيتم إصدار بيانات التضخم من اليابان هذا الأسبوع، ومن المتوقع أن تقدم المزيد من المعلومات حول خطط بنك اليابان للبدء في تشديد السياسة النقدية.

وفي الولايات المتحدة، من المنتظر مزيد من المعلومات حول مخزونات النفط الخام هذا الأسبوع، بعد أن سجلت البلاد زيادة حادة في مخزونات النفط وإنتاجه في الأسبوع الأول من شهر أكتوبر.

وقال محللو بنك ايه ان زد، في مذكرة للعملاء، بدأت أسعار النفط الخام التداول بشكل مستقر نسبيًا يوم الاثنين بعد أسبوع متقلب للغاية شهد فيه خام غرب تكساس الوسيط وبرنت انخفاضين كبيرين قبل ارتفاع هائل يوم الجمعة. وفي التعاملات الصباحية في آسيا، تم تداول خام برنت وخام غرب تكساس الوسيط بخسارة طفيفة تتراوح بين 0.3 % و0.4 % بعد ارتفاعهما بنحو 6 % يوم الجمعة في أكبر ارتفاع في يوم واحد منذ أبريل. وبذلك يصل المكسب الأسبوعي للخام الأميركي إلى نحو 4 %.

وكانت أعمال العنف الأخيرة في الشرق الأوسط أحد أسباب الارتفاع الذي شهده الأسبوع الماضي، إلى جانب تحرك وزارة الخزانة الأميركية لفرض عقوبات على اثنين من مشغلي الناقلات لشحن النفط الروسي الذي تم بيعه بأكثر من الحد الأقصى لأسعار مجموعة السبع والاتحاد الأوروبي. وأثارت أخبار العقوبات مخاوف متجددة بشأن أمن إمدادات النفط الروسية على الرغم من أن وزارة الخزانة كررت ما قالته منذ بدء فرض العقوبات، وهو أنها لا تهدف إلى الحد من الإمدادات. في هذه الأثناء، ينتظر التجار آخر الأخبار من غزة، بعد أن حذرت إسرائيل السكان المحليين بضرورة الخروج بينما تستعد للخطوة التالية في ردها بعد هجمات حماس في نهاية الأسبوع الماضي.

ويحاول المستثمرون معرفة تأثير الصراع في حين أن الهجوم البري واسع النطاق لم يبدأ بعد مهلة الـ 24 ساعة التي أبلغت فيها إسرائيل لأول مرة سكان النصف الشمالي من غزة بالفرار إلى الجنوب.

وقال هان تشونغ ليانغ، استراتيجي الاستثمار في بنك ستاندرد تشارترد: «تاريخياً، نادراً ما تُترجم الصراعات في الشرق الأوسط إلى ارتفاع مستمر في أسعار النفط عندما لا تؤدي إلى تعطيل العرض». ومع ذلك، يبدو الوضع مختلفًا هذه المرة، وفقًا لهان، الذي قال أيضًا إن «هناك خطرًا منخفضًا لحدوث انقطاعات مباشرة وغير مباشرة في الإمدادات». ويبدو أن الخطر الأكبر، بحسب محللين ومراقبين آخرين، هو تورط إيران المحتمل في أعمال العنف. وحذر وزير خارجية البلاد مؤخرا من أن هناك خطر انتشار الصراع إذا استمرت إسرائيل في مسارها الحالي.

وبشكل منفصل، حذرت بعثة إيران لدى الأمم المتحدة من أنه «إذا لم يتم وقف جرائم الحرب والإبادة الجماعية التي يرتكبها نظام الفصل العنصري الإسرائيلي على الفور، فإن الوضع قد يخرج عن نطاق السيطرة ويؤدي إلى عواقب بعيدة المدى - وتقع مسؤوليتها على عاتق الأمم المتحدة ومجلس الأمن».

وقال أندرو ليبو، رئيس شركة ليبو أويل أسوشييتس: «تتوقع سوق النفط أن تطبق الولايات المتحدة عقوبات أكثر صرامة على كل من روسيا وإيران، مما سيؤدي إلى انخفاض الإمدادات». في وقت، أبقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) الأسبوع الماضي على توقعاتها لنمو الطلب العالمي على النفط، مشيرة إلى مؤشرات على مرونة الاقتصاد العالمي حتى الآن هذا العام وتوقعت مزيدا من المكاسب في الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم.

وعلى صعيد الإمدادات الأميركية، أضافت شركات الحفر الأسبوع الماضي أربع منصات نفطية في أكبر زيادة أسبوعية منذ مارس، حسبما ذكرت بيكر هيوز. وقالت لجنة تداول العقود الآجلة للسلع الأميركية إن مديري الأموال خفضوا صافي العقود الآجلة الطويلة للخام الأميركي ومراكز الخيارات في الأسبوع المنتهي في 10 أكتوبر بمقدار 39556 عقدًا إلى 240204 عقدًا خلال هذه الفترة.

وأضاف ليبو، ارتفع النفط بنسبة 7 % خلال أسبوع بعد التأرجح في الشرق الأوسط وبناء الخام الأميركي وروسيا. وقال كان يوم الجمعة أحد هذه الأيام، إذ قفزت أسعار النفط الخام بما يصل إلى 7 % خلال الأسبوع، لتنهي الأسبوع بنفس التوتر الذي بدأته، مع انتقال أزمة الشرق الأوسط إلى مرحلة جديدة بعد أن قالت إسرائيل إنها ستبدأ هجوماً برياً على غزة بعد أسبوع من غزوها.

وبين يومي الجمعة والاثنين، ارتفع النفط بنسبة 4 % بسبب هجمات حماس الافتتاحية على إسرائيل في حربها الجديدة تمامًا، انخفض السوق بسبب أكبر مخزون من النفط الخام الأميركي منذ فبراير وسجل رقمًا قياسيًا جديدًا للإنتاج تجاوز مستوى ما قبل الوباء.

وارتفعت مخزونات النفط الخام التجارية الأميركية، باستثناء تلك الموجودة في احتياطي البترول الاستراتيجي، بمقدار 10.2 مليون برميل من الأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر إلى الأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر، وفقًا لأحدث تقرير أسبوعي عن حالة النفط صادر عن إدارة معلومات الطاقة الأميركية.

وكشف التقرير أن مخزونات البلاد من النفط الخام، باستثناء الاحتياطي الاستراتيجي، بلغت 424.2 مليون برميل في 6 أكتوبر، و414.1 مليون برميل في 29 سبتمبر، و439.1 مليون برميل في 7 أكتوبر 2022. وأبرز التقرير أن مخزونات الاحتياطي الاستراتيجي بلغت 351.3 مليون برميل في 6 أكتوبر و29 سبتمبر، و408.7 مليون برميل في 7 أكتوبر 2022.

وبلغ إجمالي مخزونات النفط الأميركية - بما في ذلك النفط الخام، وبنزين السيارات، ووقود الإيثانول، ووقود الطائرات من نوع الكيروسين، وزيت الوقود المقطر، وزيت الوقود المتبقي، والبروبان/البروبيلين، والزيوت الأخرى - 1.629.3 مليار برميل في 6 أكتوبر، وفقًا لمخزون النفط الأميركي. وكشف التقرير، أن هذا ارتفع بمقدار 6.3 مليون برميل عن الأسبوع السابق.

وذكرت إدارة معلومات الطاقة في التقرير: «عند 424.2 مليون برميل، فإن مخزونات النفط الخام الأميركية أقل بنحو ثلاثة بالمائة من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام». وانخفض إجمالي مخزونات بنزين المحركات بمقدار 1.3 مليون برميل عن الأسبوع الماضي، وهو أعلى بنحو واحد بالمائة من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. وأضافت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البنزين ومكونات الخلط انخفضت الأسبوع الماضي.

وانخفضت مخزونات الوقود المقطر بمقدار 1.8 مليون برميل الأسبوع الماضي وهي أقل بنحو 11 بالمائة من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. وتابعت إدارة معلومات الطاقة أن مخزونات البروبان/البروبيلين زادت بمقدار 0.1 مليون برميل عن الأسبوع الماضي، وهي أعلى بنسبة 18% من متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. وأضافت الادارة، أن إجمالي المخزونات النفطية التجارية ارتفع بمقدار 6.3 مليون برميل الأسبوع الماضي. ووفقًا لتقرير إدارة معلومات الطاقة، بلغ متوسط مدخلات مصافي النفط الخام الأميركية 15.2 مليون برميل يوميًا خلال الأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر، وهو ما قالت المنظمة إنه أقل بمقدار 399 ألف برميل يوميًا من متوسط الأسبوع السابق.
وذكرت إدارة معلومات الطاقة في التقرير أن «المصافي عملت بنسبة 85.7 بالمئة من طاقتها التشغيلية الأسبوع الماضي». وارتفع إنتاج البنزين الأسبوع الماضي بمتوسط 9.7 مليون برميل يوميا. وأضافت أن إنتاج الوقود المقطر ارتفع الأسبوع الماضي بمتوسط 4.7 مليون برميل يوميا. وأشارت إدارة معلومات الطاقة في التقرير إلى أن متوسط واردات الولايات المتحدة من النفط الخام بلغ 6.3 مليون برميل يوميا الأسبوع الماضي، مما أبرز أن هذا زاد بمقدار 115 ألف برميل يوميا عن الأسبوع السابق.
وقالت إدارة معلومات الطاقة في التقرير: «على مدى الأسابيع الأربعة الماضية، بلغ متوسط واردات النفط الخام نحو 6.6 مليون برميل يوميًا، بزيادة 3.5 % عن نفس فترة الأربعة أسابيع من العام الماضي». وأضافت أن «إجمالي واردات بنزين المحركات (بما في ذلك مكونات البنزين الجاهزة وخلط البنزين) بلغ متوسطها الأسبوع الماضي 589 ألف برميل يوميا، وبلغ متوسط واردات الوقود المقطر 120 ألف برميل يوميا».

وأشارت إدارة معلومات الطاقة في التقرير إلى أن إجمالي المنتجات الموردة خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية بلغ في المتوسط 20.0 مليون برميل يوميًا، بزيادة بنسبة 0.1 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي. وأضافت: «على مدى الأسابيع الأربعة الماضية، بلغ متوسط إنتاج منتجات بنزين السيارات 8.4 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 3.6 بالمئة عن نفس الفترة من العام الماضي».

وبلغ متوسط إنتاج منتجات الوقود المقطر 3.9 مليون برميل يوميًا خلال الأسابيع الأربعة الماضية، بانخفاض 2.7 بالمائة عن نفس الفترة من العام الماضي. وارتفعت إمدادات وقود الطائرات بنسبة 5.1 في المائة مقارنة بنفس فترة الأربعة أسابيع من العام الماضي.

وتوقع الاستراتيجيون في ماكواري أن ترتفع مخزونات النفط الخام الأميركية بمقدار 8.8 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 6 أكتوبر. وقال الاستراتيجيون في المذكرة: «يأتي ذلك بعد سحب 2.2 مليون برميل للأسبوع المنتهي في 29 سبتمبر، مع انخفاض إجمالي رصيد الخام الأميركي قليلاً عما توقعنا».

وقالوا، «في هذا الأسبوع، من مصافي التكرير، نخطط لمزيد من التخفيضات في تشغيل النفط الخام (0.4- مليون برميل في اليوم). وأضافوا أنه من بين صافي الواردات، نتوقع زيادة كبيرة على أساس أسبوعي، مع انخفاض الصادرات بشكل حاد على أساس اسمي (1.5- مليون برميل في اليوم) وارتفاع الواردات بشكل متواضع (0.2+ مليون برميل في اليوم).

وذكروا، «من العرض المحلي الضمني (المنتج + الوصف)، فإننا نتطلع إلى التراجع (0.5- مليون برميل في اليوم) بعد القراءة القوية الأسبوع الماضي. وفي ختام الصورة، نتوقع عدم حدوث أي تغيير في مخزون الاحتياطي الاستراتيجي خلال الأسبوع.

آلية تسمح للشركات بشراء أرصدة لتعويض انبعاثات الدفيئة

الرياض

فرص لا حصر لها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والتكيّف، وتعزيز أهداف التنمية المستدامة، وإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود في مواجهة المناخ، وتعزيز التعاون الدولي. وتكمن أبرز الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية منذ إطلاق رؤية السعودية 2030 في توسيع نطاق عملها في جهود التعامل مع تحديات المناخ، وتقديمها إطار الاقتصاد الدائري للكربون الذي يُعد نهجًا شاملاً متكاملاً يعتمد على أدوات متعددة لإدارة الانبعاثات.

وفي هذا الشأن استضافت المملكة، بالتعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC)، أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الفترة من 08 إلى 12 أكتوبر 2023 في الرياض. وقد رحب هذا الحدث، وهو أحد أسابيع المناخ الإقليمية الأربعة التي تعقد قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28)، بالمشاركين من جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والعالم، حيث جمع صناع السياسات والممارسين والشركات والشباب وممثلي المجتمع المدني.

كما أعلنت المملكة عن خارطة طريق لتحقيق هدفها الطموح للتخضير المتمثل في زراعة 10 مليارات شجرة في إطار المبادرة السعودية الخضراء، وهو مشروع يقوده صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ورئيس اللجنة العليا. للمبادرة السعودية الخضراء. ويعكس هذا الإعلان التزام المملكة بمعالجة التحديات البيئية التي تواجهها وتحسين نوعية حياة مواطنيها من خلال الفوائد الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى التي سيتم تحقيقها أيضًا من خلال جهود الزراعة.

وأطلقت الهيئة الوطنية المعينة لآلية التنمية النظيفة في المملكة آلية تسمح للشركات بشراء أرصدة لتعويض انبعاثات الدفيئة كجزء من جهود المملكة لتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060. وستشهد المبادرة، التي تم الكشف عنها في أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منح الشركات عددًا محددًا من أرصدة الكربون، وبعد ذلك يجب عليها شراء أرصدة إضافية من الشركات الأخرى التي أنتجت انبعاثات، ومن المقرر أن يبدأ اختبار أول قطار هيدروجيني في الشرق الأوسط هذا الشهر، من المتوقع أن تستمر للأشهر القليلة المقبلة وإن المملكة العربية السعودية ستقدم «آلية سوق محلية موثوقة وشفافة وقابلة للتكيف» وتستعد لأن تصبح مركزاً عالمياً لمعالجة المعادن الخضراء.

من جهة أخرى قال نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية لشؤون التعدين خالد بن صالح المديفر: «إن المملكة من المتوقع أن تصبح مركزًا رئيسا لمعالجة المعادن الخضراء محليًا ودوليًا. وفي حديثه خلال أسبوع المناخ في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أكد أنه من خلال استخدام الموقع الاستراتيجي للمملكة والبنية التحتية المتقدمة والطلب المحلي القوي، ترسم الحكومة طريقًا نحو تأمين المعادن اللازمة للتحول الصناعي الوطني». وأشار الرئيس التنفيذي لشركة نيوم للهيدروجين الأخضر ديفيد إدمونسون، إلى اهتمام الشركة بالاستثمارات والتوسعات المحتملة في جميع أنحاء المملكة وخارجها كجزء من تحول الطاقة في المملكة.

وأكّد ممثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD) آدما بوكار سوكو، أن دور المملكة في كافة القضايا البيئية، لا يقتصر على بذل الجهود المحلية والدولية فقط, بل يتخطاه لدور ريادي في قيادة ومواجهة التحديات البيئية العالمية، مشيرًا إلى أن المملكة باتت تمتلك العديد من المساحات الخضراء، والحدائق والمتنزهات المتنوعة، بالإضافة إلى المراكز البيئية المتخصصة، فضلًا عن المشاريع البيئية الضخمة التي تعزّز من مكانتها الريادية. مشيرا إلى ضرورة إيجاد منهجية متوازنة للتعايش مع الطبيعة، مشددًا على ضرورة التضافر والعمل بجد وبوتيرة أسرع، والتحرك معًا لإنقاذ الأرض؛ لأن الوقت ينفذ، و»يجب أن نعمل الآن وليس غدًا»، مضيفًا أن العالم سيجتمع العام المقبل في المملكة التي ستستضيف مؤتمر الأطراف (COP16)، ليفكّر في الأراضي كعنصر أساسي في منظومة التغير المناخي، والعمل على تحقيق احتياجاتنا الأمنية، إضافة إلى تحقيق كافة أهدافنا خاصة للمجتمعات المهمّشة؛ ممن يعتمدون على هذه الأراضي في معيشتهم.

يُشار إلى أن المملكة ستستضيف في العام المقبل عدة مناسبات دولية في مجال البيئة، في مقدمتها مؤتمر الأطراف لاتفاقية مكافحة التصحر (COP16)، بالإضافة إلى المنتدى العربي للبيئة، واجتماع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة، مما يؤكد على دورها الريادي محليًا ودوليًا في بذل الجهود وإطلاق المبادرات التي تهدف إلى المحافظة على البيئة وحمايتها، لتحقيق الاستدامة وفقًا لمستهدفات رؤية 2030.

الحذر يسيطر على السوق النفطية وسط قلق بشأن نقص الإمدادات العالمية

الاقتصادية

يواصل المتداولون في سوق النفط مراقبة التطورات في الشرق الأوسط، وسط حذر وقلق بشأن التعطيل المحتمل لإمدادات الخام العالمية.

واستمرت التقلبات السعرية للخام في ظل ترقب المستثمرين تداعيات الصراع بين إسرائيل وحركة حماس على بقية البلدان، الأمر الذي قد يدفع الأسعار إلى الصعود.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن الأسواق شهدت مزيدا من التوتر بعد تصريحات جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية التي مفاداها أن الولايات المتحدة لا يمكنها استبعاد فرض مزيد من العقوبات على إيران، ما يزيد من المخاوف بشأن توافر الطاقة».

وأوضح المحللون أنه بالنظر إلى المستقبل ستتم مراقبة بيانات المعنويات من المصنعين في كندا والولايات المتحدة من كثب إضافة إلى التعليقات من المتحدثين من بنك إنجلترا والبنك المركزي الأوروبي وبنك الاحتياطي الفيدرالي.

وذكروا أن الأسبوع الماضي كان متقلبا وكانت كل الأنظار موجهة نحو أسعار الذهب والنفط الخام، مشيرين إلى ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة 6 في المائة تقريبا في أفضل مكاسب أسبوعية منذ نهاية أغسطس الماضي.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن السوق النفطية تجتاز واحدة من أصعب الفترات في التقلبات ودرجة المخاطر المرتفعة ويرجع ذلك إلى الاضطرابات في الشرق الأوسط، ما كان سببا في تغذية مخاوف انقطاع إمدادات النفط إضافة إلى التقلبات الجيوسياسية المحتملة حول إيران».

وأضاف أنه «بالنظر إلى الأسبوع الجاري هناك بعض المخاطر الملحوظة، حيث سيتحدث جيروم باول رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي يوم الخميس وستكون توجهاته موضع التركيز، كما ستصدر الصين أحدث أرقام الناتج المحلي الإجمالي وستكون كل الأنظار متجهة إلى تباطؤ النمو خاصة بالتزامن مع إعلان المملكة المتحدة أرقام التوظيف».

من جانبه، أكد ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن الولايات المتحدة تغاضت عن زيادات واسعة في إنتاج النفط الإيراني على الرغم من العقوبات، مشيرا إلى تأكيد بنك ستاندرد تشارترد أن هذا التساهل من جانب الولايات المتحدة دفع إنتاج النفط الإيراني إلى مستوى إنتاج يبلغ ثلاثة ملايين برميل في اليوم أو أعلى.

وأوضح أن هذا الموقف كان السياسة الأكثر ملاءمة للولايات المتحدة بسبب ظروف السوق والمخاطر الجيوسياسية، مبينا أن التطورات الأخيرة في الشرق الأوسط سلطت الضوء على ضرورة العودة إلى تشديد العقوبات وتحجيم صادرات النفط الإيراني بعد أن زاد إنتاج وصادرات النفط الإيراني بشكل حاد في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن.

من ناحيته، قال ماثيو جونسون المحلل في شركة «أوكسيرا» الدولية للاستشارات، «إن موارد الطاقة التقليدية ستظل مسيطرة على مزيج الطاقة لأعوام مقبلة خاصة النفط والغاز، سواء في الدول الصناعية أو النامية»، مضيفا «علينا أن نتأكد من أننا نوفر حماية لإمدادات الطاقة في كل بلد بالتوازي مع المضي قدما في برامج الانتقال إلى صافي الصفر والاستفادة من التقنيات النظيفة».

وأشار إلى تقارير دولية تؤكد أن هناك عددا كبيرا من الفرص التي يتعين على صناعات الطاقة أن تستغلها في العقد المقبل وتوفير مستقبل للطاقة يساعد ملايين في جميع أنحاء العالم، بطريقة تؤدي إلى تنمية الاقتصاد ودعم الوظائف وترسيخ الصناعات الجديدة في المجتمعات. بدورها، ذكرت تيتي أولاور مدير التسويق في شركة سيتا النيجيرية لتجارة النفط، أن تكاليف التمويل المرتفعة مع ارتفاع أسعار الفائدة يحدان من نمو الاستثمارات النفطية الجديدة خاصة مشاريع المنبع وخطوط الأنابيب. وأشارت إلى أنه على الرغم من هذه الصعوبات هناك مشاريع واعدة مثل توسيع خط الأنابيب الكندي ترانس ماونتن الذي سيساعد منتجي الرمال النفطية في كندا على إيصال نفطهم الخام إلى الأسواق الآسيوية من ساحل المحيط الهادئ، بعد أعوام من التأخير والتجاوزات الهائلة في التكاليف، وهو على وشك الدخول في الخدمة في أوائل العام المقبل وسيزيد طاقة خط الأنابيب الأصلي ثلاث مرات إلى 890 ألف برميل يوميا من 300 ألف برميل يوميا.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط أمس لتنحسر نسبيا موجة صعود يوم الجمعة في ظل ترقب المستثمرين تداعيات الصراع في الشرق الأوسط على بقية البلدان.

وبحسب «رويترز»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 34 سنتا أو 0.4 في المائة إلى 90.55 دولار للبرميل، ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 41 سنتا أو 0.5 في المائة إلى 87.28 دولار للبرميل خلال التعاملات أمس.

وصعد الخامان بنحو 6 في المائة يوم الجمعة في أكبر ارتفاع يومي من حيث النسبة المئوية منذ أبريل مع أخذ المستثمرين في الحسبان اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال الأسبوع حقق برنت مكاسب قياسية وارتفع 7.5 في المائة فيما زاد خام غرب تكساس الوسيط 5.9 في المائة.

وقال هيرويوكي كيكوكاوا رئيس «إن.إس تريدنج»، وهي وحدة تابعة لشركة نيسان سيكيورتيز «يحاول المستثمرون معرفة تأثير الصراع». وأضاف «التأثير الذي قد يشمل الدول المنتجة للنفط قد تم أخذه في الحسبان إلى حد ما، لكن إذا حدث اجتياح بري فعلي وكان له تأثير في إمدادات النفط، فإن الأسعار يمكن أن تتجاوز بسهولة 100 دولار للبرميل».

ولم يكن للصراع في الشرق الأوسط تأثير يذكر في إمدادات النفط والغاز العالمية، وإسرائيل ليست منتجا كبيرا.

لكن الحرب بين حماس وإسرائيل تشكل أحد أهم المخاطر الجيوسياسية على أسواق النفط منذ الحرب الروسية - الأوكرانية العام الماضي، وسط مخاوف بشأن أي تصعيد محتمل يشمل إيران. ويقوم المشاركون في السوق بتقييم ما قد يعنيه صراع أوسع نطاقا بالنسبة إلى الإمدادات من دول في أكبر منطقة منتجة للنفط في العالم. من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 91.62 دولار للبرميل يوم الجمعة مقابل 89.43 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق أول ارتفاع عقب انخفاضات سابقة، وأن السلة كسبت أربعة دولارات مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي الذي سجلت فيه 87.33 دولار للبرميل.

استقرار هامش أرباح صناعة تكرير النفط عند مستوى جيد رغم تراجع أسعار البنزين

الاقتصادية

أظهر تقرير اقتصادي نشر أمس، استقرار هامش أرباح صناعة تكرير النفط في آسيا عند مستوى جيد رغم تراجع أسعار البنزين والوقود النفطي عالي الكبريت، وذلك بفضل الطلب القوي على منتجات التكرير المتوسطة وهي الديزل ووقود الطائرات.

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن تقرير شركة الاستشارات إف.جي.إي القول إن هذه الاتجاهات «ستحفز مجمعات المصافي على العمل بمعدلات مرتفعة للحفاظ على مستويات الإمدادات المناسبة في الأسواق».

وقالت شركة إف.جي.إي: إن سعر البنزين والوقود النفطي سيتراوح بين 24 و25 دولارا للبرميل خلال الشهرين المقبلين.

في الوقت نفسه تتوقع الشركة أن تواجه أوروبا نقصا أكبر في إمدادات الديزل خلال الشهرين المقبلين مقارنة بالعام الماضي، في حين ستواصل أوروبا استيراد كميات إضافية من الوقود من آسيا، خاصة مع خضوع مصافي التكرير التي تنتج كميات كبيرة من الديزل في الشرق الأوسط لعمليات صيانة ضخمة خلال نوفمبر وديسمبر المقبلين.

أنجولا تتوقع تباطؤ إجمالي الناتج المحلي مع تراجع إنتاج النفط

الاقتصادية

قال رئيس أنجولا جواو لورينكو في كلمة أمام البرلمان، «إن النمو الاقتصادي في البلاد من المتوقع أن يتباطأ أكثر على خلفية تراجع إنتاج النفط والغاز».

وتعتزم أنجولا إنتاج أكثر من 1.1 مليون برميل من النفط في اليوم، وعرض 50 منطقة للمزاد حتى 2025.

ووفقا لما أوردته وكالة «بلومبيرج» للأنباء، قال الرئيس «إن دعم الوقود المطبق حاليا غير محتمل بالنسبة إلى الاقتصاد الأنجولي وإن الحكومة ستعمل على إنهاء ذلك».

وأضاف «العملية ستسير بشكل سلس وتدريجي وسيرافقها تبني تدابير تخفيف». وتحتاج أنجولا إلى زيادة الإنتاج المحلي من الغذاء وغيره من المنتجات لاحتواء الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع تكاليف الاستيراد. وأشار إلى أن الحكومة منفتحة على إجراء مزيد من الخفض على ضريبة القيمة المضافة على المنتجات التي يستهلكها المواطنون على نطاق واسع بعد خفض معدل ضريبة القيمة المضافة على بعض المنتجات إلى 7 في المائة من 14 في المائة.

17.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي صادرات أذربيجان في 9 أشهر الاقتصادية

قال برويز شهبازوف وزير الطاقة في أذربيجان، «إن بلاده قامت بتصدير 17.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي خلال أول تسعة أشهر من هذا العام».

ونقلت وكالة «بلومبيرج» للأنباء عن شهبازوف القول «إن أوروبا كانت أكبر مشتر للغاز من أذربيجان خلال هذه الفترة، حيث قامت باستيراد 8.6 مليار متر مكعب».

وأظهرت البيانات على الموقع الإلكتروني لوزارة الطاقة أن الصادرات لأوروبا ارتفعت من 8.3 مليار متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

وأوضح الوزير أن صادرات أذربيجان من الغاز إلى تركيا ارتفعت من 6.1 مليار متر مكعب لتصل إلى 7.5 مليار متر مكعب. لكن تراجعت صادرات الغاز إلى جورجيا لتصل إلى 1.7 مليار متر مكعب مقارنة بـ1.9 مليار متر مكعب خلال الفترة نفسها من العام الماضي.

يشار إلى أن دول الاتحاد الأوروبي تعد المشتري الرئيس للنفط والغاز من أذربيجان، وعلى وجه التحديد، فإن إيطاليا مسؤولة عما يقرب من 45 في المائة من إجمالي صادرات النفط الأذربيجانية، في حين تسهم دول الاتحاد الأوروبي الأخرى بنسبة 25 في المائة إضافية.

إضافة إلى ذلك، تعد إيطاليا المشتري الأول للغاز الأذربيجاني، إذ تمثل نحو 50 في المائة من إجمالي صادرات البلاد من الغاز، وبالنسبة إلى عام 2023، تتوقع الحكومة الأذربيجانية أن يبلغ إنتاج النفط نحو 31 مليونا و222.3 ألف طن، وأن يبلغ إنتاج الغاز نحو 46 مليارا و761.6 مليون متر مكعب.

وتتوقع الحكومة الأذربيجانية أن يقترب إنتاج الغاز التجاري في عام 2023 من 35 مليارا و900.3 مليون متر مكعب.

وفي عام 2022، شكلت منتجات الطاقة في أذربيجان 88 في المائة من إجمالي حجم الإنتاج، أي ما يعادل 75.5 مليون طن من النفط، وتشكل منتجات الطاقة الأولية الأغلبية، تليها المنتجات النفطية بنسبة 8.3 في المائة، والحرارة والكهرباء بنسبة 3.7 في المائة.

على وجه التحديد، شكل النفط الخام «بما في ذلك مكثفات الغاز» 50.5 في المائة من جميع منتجات الطاقة الأولية، في حين أسهم الغاز الطبيعي بنسبة 49.1 في المائة، ومصادر الطاقة المتجددة بنسبة 0.4 في المائة فقط.

صادرات النفط السعودية تتراجع لأدنى مستوى في 28 شهراً خلال أغسطس

الشرق الأوسط

أظهرت بيانات مبادرة البيانات المشتركة (جودي)، الاثنين، أن صادرات السعودية من النفط الخام انخفضت في أغسطس (آب) للشهر الخامس على التوالي إلى أدنى مستوى منذ 28 شهراً. وانخفضت صادرات الخام في أغسطس 7.1 في المائة إلى 5.58 مليون برميل يومياً من 6.01 مليون برميل في يوليو (تموز)، وهو أدنى مستوى منذ أبريل (نيسان) 2021.

واتفقت السعودية وروسيا على خفض طوعي لإمدادات النفط بإجمالي 1.3 مليون برميل يومياً، أو ما يزيد على واحد في المائة من الطلب العالمي، حتى نهاية العام. وتراجع إنتاج الخام السعودي إلى 8.92 مليون برميل يومياً في أغسطس، بانخفاض 95 ألف برميل عن يوليو، في حين ارتفعت المخزونات 4.16 مليون برميل إلى 150.89 مليون.

وعالجت المصافي المحلية 2.53 مليون برميل يومياً من الخام في أغسطس، بانخفاض مقداره 2900 برميل، بينما ارتفع حرق الخام المباشر 134 ألف برميل يومياً إلى 726 ألفاً. وارتفعت صادرات المملكة من المنتجات النفطية 182 ألف برميل يومياً إلى 1.33 مليون في أغسطس.

وتقدم بيانات التصدير الشهرية من السعودية ودول أخرى في منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) إلى «جودي» التي تنشرها بدورها على موقعها الإلكتروني.

ورفعت «أرامكو السعودية» الأسبوع الماضي سعر خامها العربي الخفيف الرائد لعملائها الآسيويين في نوفمبر (تشرين الثاني) للشهر الخامس إلى أعلى مستوى له هذا العام.

وفي غضون ذلك، تراجعت أسعار النفط خلال تعاملات جلسة الاثنين، في ظل ترقب المستثمرين تداعيات الصراع بين إسرائيل وغزة على بقية البلدان.

وانخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.7 في المائة إلى 90.22 دولار للبرميل، ونزلت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط 0.9 في المائة إلى 85.53 دولار للبرميل بحلول الساعة 15:06 بتوقيت غرينتش.

وصعد الخامان بنحو 6 في المائة يوم الجمعة في أكبر ارتفاع يومي من حيث النسبة المئوية منذ أبريل مع أخذ المستثمرين في الاعتبار اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط.

وخلال الأسبوع حقق «برنت» مكاسب قياسية، وارتفع 7.5 في المائة، بينما زاد خام غرب تكساس الوسيط 5.9 في المائة.

مصر تنسق مع «أرامكو» لتصنيع «معدات استاتيكية» بقطاع النفط

الشرق الأوسط

أفادت وزارة البترول المصرية بأن شركة «بتروجت» تنسق مع شركة «أرامكو» السعودية لإنشاء ورش تصنيع المعدات الاستاتيكية بقطاع النفط.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي، الاثنين، حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه، أن ورش التصنيع الجديدة المقرر إنشاؤها في مدينة الملك سلمان «سبارك» ستكون معتمدة من «أرامكو».

وأضافت أن هناك تنسيقاً أيضاً مع شركة «لوبريف» السعودية بشأن التعاون المشترك في تصنيع المعدات الاستاتيكية، مشيرة إلى أنه «تم بالفعل اعتماد الورش المركزية والتعاقد على تصنيع عدد من المعدات الاستاتيكية لصالح شركة (لوبريف)».

وأشارت الوزارة في بيانها إلى «التنسيق مع شركة (سوناطراك) الجزائرية بشأن التعاون المشترك في تصنيع المعدات الاستاتيكية بالجزائر من خلال ورش التصنيع التابعة لشركة (سوناطراك) أو إنشاء ورش تصنيع جديدة مشتركة».

يبلغ عدد الورش التابع لشركة «بتروجت» المصرية نحو 5 ورش داخل مصر، وورشة تصنيع في العراق، بالإضافة إلى ورشتين تصنيع جارٍ إنشاؤهما حالياً بكل من العلمين الجديدة والتبين.

ووفقاً لرئيس شركة «بتروجت» وليد لطفي، فإن أهم المعدات التخصصية التي تقوم الورش بتصنيعها، تتمثل في: المبادلات الحرارية وأبراج التقطير وأوعية الضغط وأفران المعالجة الحرارية والمبردات الهوائية، بالإضافة إلى أعمال إصلاح وصيانة المعدات الاستاتيكية المتقادمة. ولفت إلى مساهمة هذه المعدات في تنفيذ مشروع تنمية حقل غاز ظهر وتطوير حقل غاز غرب الدلتا ومشروع مجمع الأسمدة الأزوتية بالعين السخنة، ومجمع الأسفلت الجديد بمعمل السويس لتصنيع البترول. وأضاف لطفي، أن أعمال تصنيع المعدات «تطورت لتصل من 6.8 طن عام 2021 إلى 12 طناً العام الحالي، وارتفاع أعمال تصنيع الهياكل المعدنية في المدة نفسها من 23 طناً عام 2021 ليصل إلى 40 طناً العام الحالي، وارتفع حجم أعمال الورش ليصل إلى 5 مليارات جنيه العام الحالي، مقابل 3.3 مليار جنيه في عام 2021، وبلغ إجمالي أعمال التصنيع التي تم تنفيذها بالورش المركزية خلال الفترة من 2021 - 2023 ما قيمته 594 مليون دولار، من ضمنها أعمال تصنيع متكاملة بورش (بتروجت) بقيمة 297 مليون دولار».

من جانبه، أكد وزير البترول المصري طارق الملا، على أن «توطين وزيادة قاعدة التصنيع المحلي للمعدات والمهمات البترولية اللازمة لأنشطة البترول والغاز، لهما دور مهم ويعدان من الدعائم الرئيسية للانتهاء من المشروعات الاستراتيجية والحيوية التى ينفذها قطاع البترول فى التوقيتات المحددة... وتقليل الاستيراد وترشيد النقد الأجنبي».

جاء ذلك خلال تفقد الوزير لسير العمل بالورش المركزية لتصنيع المعدات الاستاتيكية بالقطامية التابعة لشركة «بتروجت»، ومتابعة واستعراض نتائج تطوير ورش تصنيع المعدات الاستاتيكية لتعظيم المنتج المحلى وتقليل الاستيراد من الخارج.

أزمة الطاقة تدفع شركات صناعية متضررة إلى تجارة الغاز المسال

اقتصاد الشرق

وجدت الصناعات المعتمدة على الغاز الطبيعي، من الكيماويات إلى توليد الكهرباء، حلاً لخطر ارتفاع التكلفة وأزمات العرض؛ هو شراء الغاز الطبيعي المسال مباشرة.

وتبدأ الشركات حالياً في استيراد الغاز شديد البرودة من المنتجين بتكلفة أقل؛ عبر التخلي عن الموردين التقليديين الذين ينقلون الوقود.

شراء الغاز الطبيعي المسال أو إنشاء شركات لتجارته سيصبح موفراً أكثر لنحو 45 شركة في أنحاء العالم تعمل في قطاعات تشمل التصنيع والتعدين، وفقاً لشركة «أكسينشور» (Accenture Plc) الاستشارية.

بعد توقف تدفقات الغاز الروسي عبر الأنابيب وبلوغ الأسعار مستوى قياسياً بعد غزو أوكرانيا، زاد اعتماد المستهلكين على الغاز الطبيعي المسال، لا سيما في أوروبا. ورغم الانخفاض الكبير في الأسعار بالأسواق عن مستوى الذروة، تستمر المخاوف من ارتفاعات أخرى في الأسعار، وقد تُجبر مصانع كثيرة على الإغلاق أو الانتقال. ومع استمرار التضخم المرتفع، يبحث الناس عن سبل لخفض التكلفة.

الشركات تخفض التكلفة بالشراء المباشر

كانت «إنيوس غروب» (Ineos Group) البريطانية للكيماويات، و«سي إي زي» (CEZ AS)، منتجة الكهرباء التشيكية، بين الشركات التي دخلت سوق الغاز الطبيعي المسال في العام الماضي، إما عبر إنشاء غرفة تداول أو بعمليات الشراء. كما أبرمت «باسف» (BASF SE)، عملاقة الكيماويات الألمانية، صفقة تمتد لعقود لشراء الغاز الطبيعي المسال الأميركي، فيما تدرس شركات أخرى اتخاذ هذه الخطوة. قال أوغان كوسى، العضو المنتدب بشركة «أكسينشور»: «إن شراء الغاز الطبيعي المسال مباشرة جزء من خطة خفض التكلفة. وفي حالة تقلب الطلب وانخفاضه على المنتجات النهائية، ستساعد القدرة على تجارة الغاز الطبيعي المسال هؤلاء المستهلكين على تحويل وجهة الشحنات وإعادة بيعه إلى الأسواق». بخلاف تأمين الإمدادات والأسعار في المدى الطويل، قد تتيح تجارة الغاز الطبيعي المسال للشركات بيع شحناتها عند الحاجة، على الأرجح مقابل ربح. كما أن «أكسينشور» حددت شركات عديدة -تعمل في قطاعات من الإسمنت إلى الورق وتمتد من أوروبا إلى آسيا- يمكنها بدء التجارة نظراً لمكانتها المترسخة في أسواق السلع الأولية الأخرى، مثل الفحم أو المعادن.

دخول قطاع تجارة الغاز الطبيعي المسال أمر مجدٍ إذا احتاج المستهلكون إلى 500 ألف متر مكعب سنوياً على الأقل باعتبارها مواد أولية أو لتوليد الكهرباء، وإذا كان هامش الربح كبيراً بما يكفي، بحسب كوسى.

قد يصبح الشراء المباشر منطقياً لفترة على الأرجح، فتتوقع شركة «وود ماكنزي» (Wood Mackenzie) استمرار تقلب الأسعار لبضع سنوات، وتشير بعض التوقعات إلى أن الطلب على الغاز الطبيعي المسال سيتجاوز الكمية المعروضة خلال العقدين المقبلين، فضلاً عن الضغوط المستمرة من الصناعات الأوروبية. وقد خفض صندوق النقد الدولي في الأسبوع الجاري توقعات النمو في منطقة اليورو، وما يزال التضخم يمثل خطراً على المنطقة، إلى جانب أي تأثير للحرب بين إسرائيل وحماس في أسعار النفط.

ارتفعت عقود الغاز المستقبلية في أوروبا بنحو 25% منذ بداية الشهر.

التحول إلى الغاز المسال

أُجبرت أوروبا على استبدال الغاز الطبيعي المسال المستورد من أنحاء العالم عبر الشحن البحري بالغاز الروسي المنقول عبر الأنابيب، وتنافست مع مناطق أخرى، مثل آسيا، على الشحنات. وبعد أن تعاون المشترون مع عدد قليل من الموردين لفترة طويلة، بات يتعين عليهم التعامل مع عدد أكبر.

تحول أوروبا إلى الغاز المسال زاد وارداتها من الوقود بما يقارب 60% في العام الماضي، وتوسع المنطقة محطات الاستيراد ومنشآت إعادة التغويز للتعامل مع الكميات الإضافية.

لكن دخول سوق الغاز قد يكون أكثر تعقيداً؛ فالداخلون الجدد يحتاجون إلى سعة تخزينية بمحطات الاستيراد، وخطوط أنابيب، وصهاريج، وائتمان يكفي لشراء الشحنات مرتفعة التكلفة، ومعرفة الحجم الذي يجب عليها تأمينه في المديين القصير والطويل معاً.

قال كريس سترونغ، شريك في «فينسون أند إلكينز» (Vinson & Elkins LLP) للمحاماة، التي تعمل على مشروع لتوريد الغاز الطبيعي المسال المعاد إلى الحالة الغازية إلى شركة سبك ألمنيوم: «التحول من الغاز المنقول عبر الأنابيب إلى الغاز الطبيعي المسال هو عالم مختلف بالنسبة للشركات. فالاعتماد المحض على السوق الفورية محفوف بالمخاطر، فضلاً عن تقلبها. ما يجذب الشركات الصناعية الكبيرة هو الحصول على إمدادات طويلة الأجل يمكن التخطيط وفقاً لها».

بدأ المستهلكون من الشركات الصناعية الكبرى الاستفسار عن إمكانية حجز قدرة إنتاجية لإعادة التغويز في أوروبا مباشرة، بحسب شركة «دانكيرك إل إن جي» (Dunkerque LNG) التي تشغل محطة استيراد فرنسية. و«باسف» إحدى تلك الشركات التي تدرس توسيع محطات الاستيراد.

الحاجة إلى شركات الطاقة والتجارة مستمرة

قال روب بتلر، الشريك في «بيكر بوتس» (Baker Botts LLP)، وهي شركة محاماة تشارك في صفقات الطاقة: «إذا أمكن التخلص من الوسيط وزيادة هامش الربح بشراء الغاز الطبيعي المسال، ثم استخدام منشآت إعادة التغويز وسعة وسائل النقل، لمَ لا تفعل؟».

رغم ذلك، سيظل المستهلكون النهائيون في حاجة إلى شركات الطاقة والمؤسسات التجارية الأكبر والتي لديها خبرة أوسع في توريد الغاز، للمساعدة في تلبية الاحتياجات المفاجئة في الأجل القصير، على سبيل المثال.

قال كوسى: «سيواصل كبار المستهلكين اعتمادهم على التجار العالميين لشراء الشحنات الفورية، ليتمكنوا من التعامل مع الزيادة في طلبهم. وهذا لن يتوقف».

سيدخل المشترون إلى سوق التجارة في فترة يوجد بها شكوك في عقد صفقات طويلة الأجل لتوريد الوقود الأحفوري. بينما يواجه المستهلكون الصناعيون ضغطاً لخفض الانبعاثات الكربونية، فعليهم أيضاً توفير كمية كافية من الطاقة، ويُعتبر الغاز وقوداً وسيطاً لتحقيق انبعاثات صفرية في العالم.

قال سترونغ: «يتعين على شركات كثيرة تعمل في القطاع الصناعي الموازنة بين الأهداف المناخية والحاجة الفورية إلى الغاز، وهذا التوتر سيستمر».

أنس الحجي: النفط الصخري الأميركي غيّر العالم.. وهكذا ينافس الخليج الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن النفط الصخري الأميركي بدأ استخراجه بعد الغاز الصخري في الولايات المتحدة بنحو 5 سنوات، ومنذ ذلك الوقت تغيّر العالم.

وأوضح الحجي -في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة» على مساحات منصة «إكس» (تويتر سابقًا)، قدّمها بعنوان «انخفاض إنتاج النفط الصخري الأميركي وآثاره في السعودية وباقي دول أوبك»- أن تقنية التكسير المائي نجحت في استخراج النفط بأميركا خلال عام 2010، وذلك بعد استخراج الغاز في 2005.

وأضاف: «تمكّن النفط الصخري الأميركي من تغيير العالم، لأنه الآخر -وفق أحدث البيانات- وصل إنتاجه إلى أعلى مستوى له منذ اكتشاف الإنتاج الأميركي، إذ يتجاوز حاليًا حاجز الـ8 ملايين برميل يوميًا».

ثورة النفط الصخري

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن إنتاج النفط الصخري الأميركي تجاوز صادرات النفط السعودي، أي أنه تمكن من إحداث ثورة عالمية في عالم النفط وإنتاجه وتجارته.

وتابع: «للأسف استهان بعض الكتّاب في الإعلام الخليجي بالموضوع على مر السنوات، ولم يدركوا هذا الموضوع نهائيًا، والمؤسف في الأمر أن كل من كتب فيه تقريبًا -عدا شخصًا واحدًا فقط- لم تطأ قدماه النفط الصخري، أو يرَ أي حقول صخرية في حياته».

وأوضح الدكتور أنس الحجي، أن إنتاج النفط الصخري زاد بصورة كبيرة، لدرجة أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر منتج للنفط والغاز في العالم، بعد أن كانت تستورد كميات كبيرة منه، إذ إنها كانت تستورد 13 مليون برميل، الآن تستورد 7 ملايين فقط.

وأضاف: «الولايات المتحدة الآن أكبر منتج للغاز في العالم، كما أنها أكبر منتج ومصدّر للغاز المسال في العالم، مع أنها كانت في الأصل من الدول المستوردة، وكل مشاركاتها مع قطر كان هدفها أخذ الغاز القطري إلى أميركا، ولكن الآن انقلبت الآية بالكامل».

لذلك -وفق الحجي- فإن ثورة الصخري غيّرت كل الاتجاهات الموجودة في عالم النفط والغاز للاتجاه المعاكس، لدرجة أن ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة أصبح يفيد الولايات المتحدة أكثر مما يؤذيها.

ولفت إلى أنه -تاريخيًا- قبل ثورة النفط الصخري الأميركي كان أي ارتفاع في الأسعار يؤذي اقتصاد الولايات المتحدة، ولكن الأمور تغيّرت بسبب الإنتاج الكبير والصادرات الضخمة، إذ أصبح الارتفاع يفيد الاقتصاد الأميركي.

التكسير المائي الهيدروليكي

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن من ضمن الأمور التي لا يمكن التغاضي عنها في موضوع تقنية التكسير المائي الهيدروليكي المستعملة في استخراج النفط الصخري الأميركي، أنها تتطلب أشياء عديدة، وهي أمور تدخل في صميم التنمية الاقتصادية.

ولفت إلى أن كل ما تحقق في ثورة الصخري الأميركي ما كان ليحدث لولا وجود جامعات أميركية تؤهل الناس للعمل في هذا المجال، وتحديدًا في الولايات النفطية مثل تكساس، إن وجود كادر تدريسي متمكن وجاهز ووجود الجامعات ومراكز الأبحاث وغيرها أفاد بقوة.

وأضاف الدكتور أنس الحجي: «كل التطورات الجيدة في ثورة الصخري، جاءت نتيجة بحوث جرى أغلبها في الجامعات، ويجب أن نتذكر موضوع التعليم، إذ إن الجامعات غيّرت اتجاهات كثيرة داخل الولايات المتحدة».

وأوضح أنه عندما بدأ إنتاج النفط الصخري يزيد، خلال عقد من عام 2010، صارت هناك إشكالية، إذ إنه منذ عهد الرئيس نيكسون في عام 1974 صدر قرار -بعد المقاطعة النفطية والمشكلات التي حدثت في السبعينيات- بمنع تصدير النفط الأميركي الخام. وتابع: «ما دام أن أميركا كانت مستوردة، وارداتها تزداد باستمرار، لم يهتم أحد بهذا القانون، لأنه بلا معنى، فأنت تستورد والقانون يخص الصادرات، ولا أحد يرغب في التصدير، لأنه كان مستوردًا صافيًا للنفط».

ولكن -وفق الحجي- كان الإنتاج الأميركي في انحدار دائم، ومن ثم بدأ السياسيون الأميركيون يفكرون في البحث عن مصادر إمدادات أخرى، خاصة في مجال الغاز، لذلك تم التركيز على دولة قطر بصورة كبيرة.

زيادة مستمرة في الإنتاج

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن ما يحدث هنا أن إنتاج النفط الصخري يزيد باستمرار، والمعروف أنه ينتج نوعية معينة من النفط، وهي النفط الخفيف والخفيف جدًا والمكثفات.

وأوضح أن هذه الأنواع من النفط الأميركي مناسبة جدًا لإنتاج البنزين وأنواع معينة من وقود الطائرات، وأنواع معينة من البتروكيماويات، ولكنها في الوقت نفسه لا تصلح لإنتاج الديزل وبعض الأنواع الأخرى من المنتجات النفطية، وهو ما يفسّر استمرار أميركا في استيراد 7 ملايين برميل يوميًا من النفط.

ولكن -وفق الدكتور أنس الحجي- مع زيادة إنتاج النفط الصخري الأميركي الآن، نجد أن عدد المصافي المجهزة لاستقبال هذا النفط الخفيف والخفيف جدًا قليل، إذ إن المصافي في الولايات المتحدة مجهزة في الأصل لاستقبال النفط من دول الشرق الأوسط وكندا وأميركا اللاتينية.

وتابع: «أغلب النفط الخليجي والكندي من النوع المتوسط والحامض، في حين النفط الذي يُستخرج من الحقول الصخرية في الولايات المتحدة من النوع الخفيف الحلو، ومن ثم وصلت المصافي الأميركية إلى حد الإشباع منه، ولا يمكنها أن تأخذ أي كميات أخرى».

وأشار إلى أن إدارة الرئيس الأميركي الأسبق باراك أوباما واجهت ضغوطًا شديدة للسماح بتصدير النفط، لأن الإنتاج يزيد ولا توجد أسواق له، وهو ما استجاب له أوباما في ديسمبر/كانون الأول 2015، وسمح بتصدير النفط الصخري الأميركي، وكان نائبه حينها هو جو بايدن.

شكراً